تحدّيات 2022 في قراءة إسرائيل

أنطوان شلحت

يمكن تشخيص أبرز التحديات الماثلة أمام إسرائيل في عام 2022، وفقًا لقراءاتها المخصوصة، إما من تصريحات كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين فيها، أو من خلال أبرز الخبراء، سيما في شؤون السياسة الخارجية والأمنية. وإذا ما ركّزنا في التحدّيات على الصعيد الإقليمي، لا بُدّ من البدء بالقضية الفلسطينية، حيث سرعان ما نعثر على إجماعٍ لدى الجانبين المذكورين فيما يتعلق بها، يفيد بأن مسار تسويتها بات مُعلّقًا إلى أجل غير مُسمّى لأسبابٍ شتّى، في طليعتها طابع الحكومة الإسرائيلية الحالية المؤلفة من ثمانية أحزاب، تعكس كل ألوان الطيف السياسي الإسرائيلي مع أغلبية راسخة ليمين - الوسط، إذا ما صحّ التوصيف. وقطع وزير الخارجية الإسرائيلي، يئير لبيد، خلال إحاطةٍ لمراسلي الشؤون السياسية في وسائل الإعلام الإسرائيلية بشأن أجندة وزارته خلال العام الحالي، يوم 2022/1/3، أي شكّ في هذا الصدد، حين أكّد أنه، حتى في حال تسلّمه منصب رئيس الحكومة في أغسطس/ آب 2023، بموجب اتفاق التناوب بينه وبين رئيس الحكومة الحالي، نفتالي بينت، فلن يستأنف المفاوضات مع الفلسطينيين، «بسبب اتفاقيات الائتلاف الحكومي التي تحول دون التقدّم إلى الأمام في هذا المسار». وقد نطق لبيد بهذا اليقين، على الرغم من إقراره بأن الجمود المسيطر على العملية السياسية مع الجانب الفلسطيني يساهم في تعريض سياسةٍ إسرائيل إلى خطر عزلةٍ دوليةٍ. ويمكن هنا أن نفتح قوسًا لنقول إن جهاتٍ سياسيةً إسرائيلية أخرى، في الحكومة والمعارضة، لا تتفق مع هذا التقويم، وهي تستند، من بين أسانيد أخرى، إلى «اتفاقيات أبراهام» التي برهنت، في قراءتها، على أنه لا حاجة إلى أي مسارٍ سياسيٍّ مع الفلسطينيين، من أجل تطبيع العلاقات مع إسرائيل وتحسين مكانتها، وهو ما كانت عليه الحال عربيًا قبل تلك الاتفاقيات.

غير أن التحدّي الإقليمي الأهم في 2022، بحسب القراءات الإسرائيلية ذاتها، هو المرتبط بالملف النووي الإيراني. وعاد الانشغال بهذا الملف إلى صدارة جدول الأعمال في إسرائيل في ظل بضعة مُستجدّات، أبرزها تبدّل الحُكم بتزامن مُعيّن في كل من الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل، وما أتاحه تغيّر الإدارة الأميركية من احتمال العودة إلى الاتفاق مع إيران الذي أبرم عام 2015 وعارضته إسرائيل، ومارست ضغطًا كبيرًا على الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، من أجل الانسحاب منه، وركل مسار المفاوضات والعودة إلى نظام فرض العقوبات على نظام طهران. ويأتي الانشغال بالملف الإيراني من ناحية إسرائيل، هذه المرّة أيضًا، على خلفية تقارير أجنبية متطابقة، تفيد بأن إيران حققت تقدمًا كبيرًا في مشروعها النووي إلى ناحية الاقتراب من أن تصبح ما توصف بأنها «دولة عتبة نووية». وعندها، فإن المسافة بينها وبين امتلاك قنبلة نووية تُمسي قصيرة جدًا. ومثل هذه التقديرات صدرت أيضًا عن كل من وزيري الدفاع والخارجية الإسرائيليين، ووزير الخارجية الأميركي، وكذلك عن رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي. ومن المُلاحظ أنه حتى بين الذين يتحفظون من مسلك الحُكم الإسرائيلي السابق حيال الولايات المتحدة، والذي اتسم بقدر من التحدّي والخروج علنًا ضد سياستها الخارجية إبّان ولاية الرئيس باراك أوباما. وبين الذين يؤيدون هذا المسلك ويحثّون عليه، ثمّة قاسم مشترك أن إسرائيل في كلّ ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني لا يمكنها أن تقبل بما تقبل به الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال، هناك بين الخبراء الإسرائيليين الأمنيين من يعتقد أن الولايات المتحدة يمكن أن تتعايش مع إيران «دولة عتبة نووية»، بينما إسرائيل لا يمكنها ذلك لأسباب كثيرة قد لا تخصّ واشنطن من قريب أو بعيد، أهمها أن ذلك يعني اقتراب طهران من امتلاك سلاح نووي. كما أن من شأن أمر كهذا أن يسرّع سباق التسلّح النووي في منطقة الشرق الأوسط، ما قد يؤثر في خلخلة صورة إسرائيل القويّة، بصفتها دولة تنفرد بامتلاك هذا السلاح في بيئتها الإقليمية.

عن طائر الشؤم الذي يأبى مغادرة العراق

عبد اللطيف السعدون

يدرك العراقيون أنّ دخولهم إلى العام الجديد لا يعني خروجهم من جروح العام السابق والأعوام السابقة التي ما تزال طرية وصعبة على النسيان. وحتى جروح التاريخ المعتقة لم تبرأ بعد، وقد نُكئت وأعيد نبشها كي يتفرّق القوم أيدي سبأ يتنابزون بالألقاب، وتسيل دماؤهم أكثر فلا يجدون وسيطا يفرض حكمته، أو ناصحاً يخفّف من غلوائهم، أو حتى بطلاً مستبداً يقيم دولته على مبدأ «العدل أساس الملك». ولا يملكون، وهم في مواجهة ذلك كله إلّا أن يرجعوا إلى تاريخهم يقلّبون صفحاته، يقرأونها بشغفٍ ويتسلون بها بحبٍ وتملكهم «نوستالجيا» تعيدهم على استجماع قواهم، علّ ذلك يفيدهم في تحمل فصول التراجيديا المديدة التي استغرقتهم عقدين، ولم تترك لهم أملاً في خلاصٍ قريب، وقد يُمارس بعض منا جلد الذات، محمّلاً نفسه نصيباً من تلك المعاناة التي طالت، فيما يلوذ آخرون بالعودة إلى الأساطير والحكايات، باحثين فيها عما يمنحهم قدراً من الأمان والحلم وراحة البال، والقناعة بأنّ شيئاً لا بد أن يحدث يوماً ما.

وإذ شئنا أن نفلسف حالنا بعيداً عن العقل، تذكّرنا أسطورة شعبية عن طائرٍ يتشاءم منه العراقيون هو طائر الطوطي (يسميه العراقيون الططوة)، الذي كلما مرّ في سماء قراهم، وهو يصرخ، يصيبهم الذعر والقلق، ويتوقعون كارثة تحيق بهم. وتقول الأسطورة إنّ أصله امرأة شريرة مسخها الخالق على شكل طائرٍ ينشر الشر والخراب أينما حلّ، ويدفع أجدادنا هذا الشر بجمع الأطفال في باحة القرية، والطلب منهم ترديد عبارة «سكين وملح... سكين وملح» كي يفر الطائر ويرحل.

ربما تتجسّد هذه الأسطورة في التراجيديا العراقية المديدة التي حملتها غزوة الأميركيين لنا قبل عقدين، الغزوة التي مكّنت عصابة من اللصوص وقطّاع الطرق وعملاء الأجنبي من الهيمنة على السلطة والمال والقرار، ونتج عنها هذا «الرصيد» الأسود الذي سجل في حساب العراقيين: أكثر من مليون مواطن بين قتيل ومعوّق، ملايين المشرّدين والنازحين واللاجئين في أصقاع الأرض، خسارة تريليون دولار بسبب عمليات الفساد وتريليون آخر بين نهب وسرقة وتبديد، سيادة السلاح المنفلت وتصاعد وتيرة الاغتيالات والخطف والاعتقال غير القانوني، توغل المليشيات في مؤسسات الدولة ومرافقها وتغوّلها داخل المجتمع، وزيادة حالات انتهاك حقوق الإنسان العراقي وحرياته.

التراجيديا هذه لم تتم فصولاً، وطائر «الطوطي» يأبى أن يرحل، وآخر الفصول حدث في آخر العام في مدينة جبلة البابلية الوادعة، الغافية على شط الحلة منذ أربعة آلاف عام، والموطن الأول لإبراهيم الخليل، وهذا كله لم يشفع لها في توقي شر المليشيات وأذى رجال السلطة أكثر من مرّة، لكنها في هذه المرّة تلقت ضربة قاصمة، طاولت أسرة فقيرة تتعيّش على الزراعة، إذ أقدمت مجموعة من ضباط «المهمات الخاصة» على مداهمة المنزل البسيط الذي تقيم فيه الأسرة بدعوى وجود تاجر مخدّرات يأوي إرهابيين اثنين، ونتج عن ذلك مقتل عشرين بشرياً بريئاً من بينهم رضيع في عمر أسبوعين وآخر بعمر سبعة أشهر، و18 من نساء ورجال بأعمار مختلفة.

ولم تستح الحكومة من أن تلفّق رواية بائسة عن هذه «الصولة الجهادية» التي استخدم فيها «أبطال المهمات الخاصة» القوة العشوائية والمفرطة، من دون مراعاة ضمانات الحماية التي يكفلها القانون، وأن تزعم أنّ ربّ الأسرة رفض تسليم نفسه، وحمل السلاح بوجه القوة المداهمة، ما دفعها إلى اقتحام المنزل، وكان أن فوجئت بجثث القتلى العشرين الذين قتلهم ثم انتحر، ولحقت بهذه الرواية روايات أخرى من هذا المسؤول أو ذاك، سعت إلى اعتبار الواقعة «حادثة فردية» داعية إلى التعقل والتهدئة وأراد بعضها التغطية على المجرمين الحقيقيين من ضباط الدولة الذين نفذوا المجزرة بدم بارد، لصالح أحدهم الذي يرتبط بالمتهم بصلة قرابة، وقد أقدم على فعلته الإجرامية إثر خلاف عائلي، كما ظهر أنّ رجل الأسرة موضع الاتهام لم يكن تاجر مخدّرات، ولا صلة له بأيّ نشاط إرهابي.

وعرف الناس أنّ هذه الواقعة السوداء ليست سوى عينة صغيرة من ممارسات رجال المليشيات الذين تسيّدوا الأجهزة الأمنية الرسمية، وأمعنوا في الأرض فساداً مستخدمين العجلات الحكومية وأسلحة الدولة، وتحت ظلّ الحماية التي توفرها لهم مواقعهم الوظيفية.

(كاتب عراقي في كاراكاس)

«الجنس مقابل النقط»... انهيار قيم في المغرب

علي أنوزلا

تطرح قضية «الجنس مقابل النقط» في المغرب، مسألة تغيّر منظومة القيم داخل المجتمع في المغرب، فقد هزّت سلسلة من فضائح التحرّش الجنسي هيبة الجامعات المغربية في الأسابيع الأخيرة، وأثارت القضايا المثارة ضجة على وسائل التواصل الاجتماعي، ما دفع الدولة إلى التحرّك لإصدار قرارات تأديبية في انتظار المحاكمات، ناهيك عن الإدانات التي صدرت عبر وسائط التواصل الاجتماعي. ويتعلق الأمر بمقايضة مدرّسين، في جامعة مغربية ومدرسة عليا، درجات جيدة مقابل خدمات جنسية من طالبات كسرن حاجز الصمت، ما حمل الوزارة على اتخاذ قرارات تأديبية في حق مسؤولين جامعيين، وتحرّك الدولة لإجراء محاكماتٍ ينتظرها (حتى الآن) أربعة أساتذة جامعيين يوجدون في حالة اعتقال بتهم ابتزاز طالباتهن، بما أصبح يطلق عليه في وسائل الإعلام المغربية فضيحة «الجنس مقابل النقط»، أي مطالبة طالباتهن بتلبية رغباتهم الجنسية مقابل منحهن علامات إيجابية.

وعلى الرغم من أن ظاهرة التحرّش والابتزاز الجنسي منتشرة في المغرب، وسبق أن شهدتها جامعات مغربية في السنوات الأخيرة، إلا أنه يبدو أن حجم الظاهرة تضخّم أكثر مما هو معروف، واستشرى حتى داخل الحرم الجامعي المفروض فيه إنتاج القيم التي تؤطّر سلوك الناس داخل المجتمع، وتصونها وتحميها من كل أنواع التشويه التي قد تلحق بها، حيث أصبح يصدُق عليها المثل الشعبي «حاميها حراميها». ما تنبهنا إليه هذه القضية التي شكّلت حالة صدمة داخل أوساط النخبة، لأنها مسّت صرح الجامعة التي يُفترض أنها الحريصة على صيانة القيم الجماعية وحمايتها، أن المجتمع المغربي يعيش أزمة قيم حقيقية وعميقة. وعلى الرغم من أن هذا الأمر ليس جديدا، إلا أن ظاهرة التحرّش الجنسي، القديمة الجديدة داخل المجتمع المغربي، تدعونا إلى الالتفات إلى القيم التي باتت تحكُم حياتنا المجتمعية اليوم وإعادة النظر فيها، على اعتبار أن القيم ليست دائما ثابتة، خصوصا في سياق ما تعرفه حياتنا من تحوّلات وتقلبات متسارعة، وليست بالضرورة دائما كلها إيجابية. وليس خافيا على الدارسين في علم الاجتماع أن القيم تكون مرتبطةً بالمرجعيات الجماعية لكل مجتمعٍ، متمثلة في الدين والتقاليد والأعراف، وتتأثر بطبيعة النظام السياسي وبالتحوّلات الاجتماعية والاقتصادية، وبالمشروع المجتمعي الجماعي بصفة عامة. وانهيار هذه القيم هو عنوان على انحدار المجتمعات أو دخولها في أزمات، بما أن القيم تعمل في منطقة معيارية، بمثابة لوحة قيادة، لتوجيه السلوك والممارسات الجماعية والفردية داخل مجتمع معين.

وبالنظر إلى الانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة على القيم التي تؤطّر المجتمع المغربي، فهي تقود إلى البحث عن أسباب تدهور هذه القيم، وهي كثيرة، لكن المقالة هنا تقف عند أهمها، لأنها هي الأساسية، وأولها وأصلها مرتبط بطبيعة النظام السياسي القائم على الاستبداد والفساد وقمع الحريات، بما أنه ساهم في تمييع الحياة السياسية والتحكّم فيها من خلال عدم السماح لإرادة الشعب بالتعبير الحقيقي عن مصيرها والتحكّم في قرارها لصياغة مستقبلها، وشجّع على سياسة الإفلات من العقاب التي ساهمت في تنامي الفساد وتصدّر المفسدين المجال العام في كل المجالات العمومية. وتأتي المنظومة التعليمية في الدرجة الثانية، من حيث المسؤولية عن تدهور القيم داخل المجتمع المغربي، وذلك بسبب نهج سياساتٍ تعليمية فاشلة طوال العقدين الماضيين، قتلت الفكر النقدي عند الناشئة، وكرّست في المقابل فكرة الخنوع من أجل الوصول إلى تحقيق الغايات، وكانت نتيجتها تفريخ الجامعات والمعاهد العليا أشباه متعلمين، وتزايد جيوش الأطفال الذين يغادرون المدرسة سنويا من دون أن يُنهوا دراستهم الإعدادية، ويغرقون سوق شغل بلا ضوابط ولا قيم، ما شجّع على تفشّي أنواع متعدّدة من السلوك الشاذ والخارج عن القانون، من ابتزاز واستغلال وانتهاك للحقوق والواجبات. كما أن تشجيع الدولة اختزال الدين في الشعائر والعبادات، حتى حوّله إلى مجرّد طقوس وعادات مظهرية مجتمعية، وأفرغه من كل ما هو عقائدي يملأ النفس ويشكل وجدان الفكر ويرسم طريقة الحياة، ساهم، إلى حد كبير، في تنامي قيم بلا مرجعيات دينية أو روحية. ولعب الإعلام، خصوصا الرسمي منه وشبه الرسمي المسنود من الدولة وأجهزتها، دورا حاسما في تسريع نشر قيم التفاهة والوصولية والنجومية الزائفة، وتدنّي الوعي الفكري والنقدي عند المتلقين، وساهمت السلطات في تغذية مستنقعات التفاهة هذه، عبر سياساتٍ عموميةٍ مدروسة، من خلال توجيه الإعلام الرسمي والتحكّم في سوق الإعلانات التي تعتبر مصدر دخل الإعلام المستقل، ما ساعد على تشجيع التفاهة بكل أشكالها القبيحة في إعلام الفضائح والجرائم ومواقع التواصل الاجتماعي التي تنشر ثقافة التسطيح والتتفيه.

يضاف إلى ذلك بروز ما يمكن أن يطلق عليه نوعا من الفردانية المشوهة، بما أن النزعة الفردانية في المجتمعات الغربية تقوم على إعطاء الحرية والحقوق الفردية أهمية تتفوّق على أيّ قيمةٍ أخرى، إلا أن الظاهرة الفردانية التي نمت في المغرب خلال العقدين الماضيين تقوم على إعطاء الأولوية لأغراض (وغايات) الفرد المسموح له بسلوك كل السبل التي تسهّل (وتسرّع) اكتسابه مصالحه أولا، حتى لو كان ذلك على حساب المصلحة العامة للمجتمع والدولة، وهو ما يزكّي تفشّي ظواهر الغش والفساد والرشوة والوصولية والانتهازية والابتزاز والاستغلال والسرقة بكل أنواعها، ما دامت كلها تؤدّي إلى تثمين القيمة المعنوية للفرد.

هذا غيض من فيض الأسباب التي تستحق دراسة سوسيولوجية متأنية، لسبر مدى التحوّلات التي ضربت القيم المجتمعية في الصميم، وباتت تفرز ظواهر شاذّة. والخوف اليوم أن تتحوّل إلى قيم معيارية داخل مجتمع نخرته الوصولية والانتهازية أكثر مما فعل فيه الفساد والاستبداد، الراعي الأول والأساسي لهذه المنظومة الهدامة. ولعل انفجار هذه الفضائح دفعة واحدة بمثابة دقّ ناقوس الخطر قبل انهيار الهيكل، والتحوّل إلى مجتمع فاشل تحكمه الأهواء والغرائز، وتتحكّم فيه الأنانيات المفرطة في النرجسية وحب التملك وسرعته على حساب القيم والأخلاق والمبادئ.

(كاتب وإعلامي مغربي)

> القيم تعمل في منطقة معيارية، بمثابة لوحة قيادة، لتوجيه السلوك والممارسات الجماعية والفردية داخل مجتمع معين

كاريكاتير **عماد حجاج**

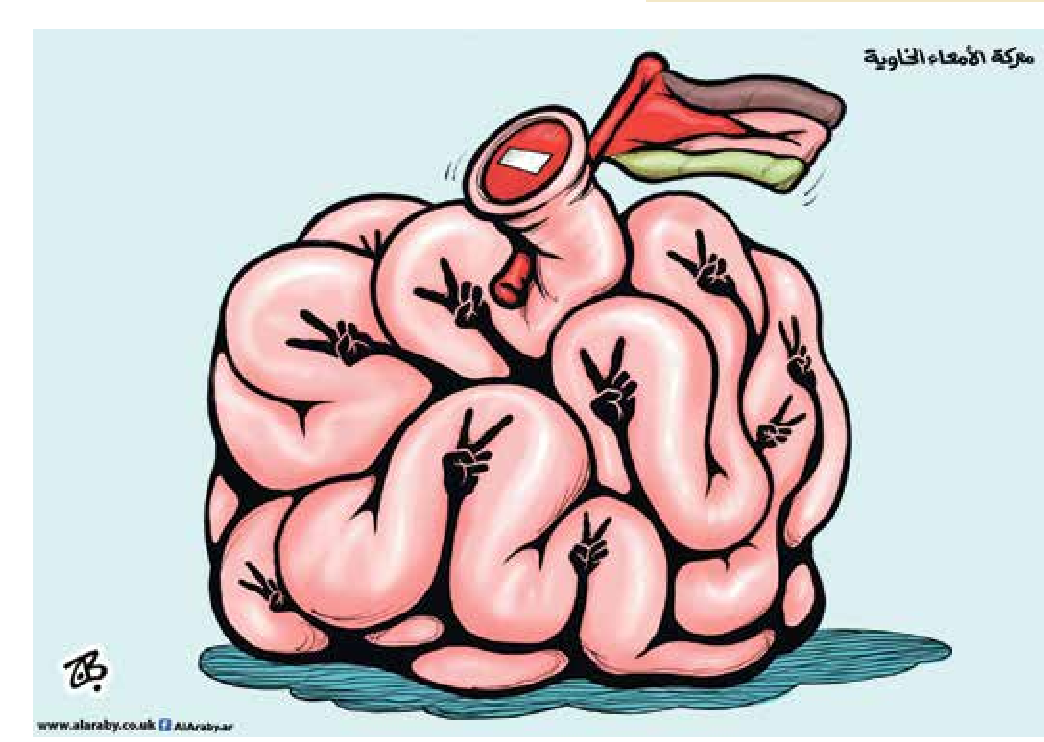

المخيم سرديةً فلسطينيةً كبرى

سمير الزبن

تحيل كلمة «مخيم» إلى المؤقت، فهي تتعلق بالزمن، فالمخيم بالتعريف «مكان تُنْصَب فيه خِيام بهدف الإقامة المؤقّتة». واستخدام الكلمة مع أي عربي تحيله إلى عيش مؤقت ومكان مؤقت أقيم على عجل وسيزول بعد حين. المخيم ابن المؤقت في اللغة. يحيل استخدام الكلمة عند الفلسطينيين إلى معنى آخر، إلى الجغرافيا، لطول التجربة الفلسطينية في اللجوء، تحوّل معنى الكلمة من المؤقت إلى المكان، وانفصل الزمن عن اللجوء في الاستخدام الشائع بين الفلسطينيين. لم يغيّر الفلسطينيون المعنى اللغوي للكلمة، أو قصدوا هذا التغيير. على العكس، حاولوا إضافة المكان الثابت إلى المعنى المؤقت للمخيم، بوصفه مكاناً مؤقتاً للاجئين، يعيد إلى وطن مُنع عن أصحابه عقودا طويلة، فوُلدت أجيال داخل المخيم، لا ذاكرة لها سوى المكان الذي ولدت فيه. استهلك المخيم المؤقت حيوات أجيال كاملة من الفلسطينيين، وأصبح له تكوينه التاريخي والاجتماعي والسياسي الخاص، وبات سردية كبرى من سرديات التجربة الفلسطينية، ليست سرديةً لمؤقتٍ يتلاشى سريعاً في منفى لا يريد أن ينتهي، وليس سرديةً مؤقتٍ في انتظار وطنٍ تحققت العودة له فبات تاريخياً وذكرى. وفي هذا الانتظار الطويل، تحوّل المخيم إلى وطن ثانٍ، وبات امتداداً لفلسطين، فقد أصبحَ للفلسطينيين وطن من طابقين، إذا جاز التعبير، وطن اليوم وهو المخيم، ووطن الحق والتاريخ وهو فلسطين. ولأن الفلسطينيين لم يعترفوا بأن الوجود الطويل في أرض الآخرين يحوّلهم إلى ناس آخرين، ينتمون إلى غير البلاد المسلوبة، ويُفقدهم الصلة بوطنٍ سينتظرونه لأن لا وطن لهم غيره. يعتبر أهالي المخيم أنفسهم نسل فلسطين وليسوا نسل آبائهم الذين كانوا الوسيلة لجعلهم ينتمون إلى مكانٍ لم يولدوا فيه، ولدوا بعيداً عنه، لكنهم ولدوا منه على بقعةٍ خارجيةٍ تنتمي إليه كأي بلدة أو قرية أو مدينة فلسطينية، هذه البقعة هي المخيم.

في قضايا اللجوء الأخرى في العالم، لم تختفِ أوطان الآخرين تحت مسميّات أخرى، ولم يحاول المحتل محو آثار السكان المحليين بشكل كامل عن الخريطة مثلما فعل المحتل الإسرائيلي لإخفاء الفلسطينيين عن الخريطة ومن التاريخ، بوصفهم بشرا غير مرئيين، لا ينتمون إلى المكان الذي جاءوا منه. وهذا ما رتّب عليهم في المنافي مهمة عسيرة، أن يتحولوا إلى «بلاد تتنقل»، بتعبير إلياس صنبر.

عاش الفلسطينيون مفارقة قاسية كلاجئين تختلف قضيتهم عن قضايا اللجوء الأخرى، ويتمثل الخلاف، في أن كل النزاعات والصراعات والحروب التي أفرزت قضايا لاجئين، سُمح لهؤلاء بالعودة إلى ديارهم بعد انتهاء الصراع أو الحرب، بينما مُنع اللاجئون الفلسطينيون من العودة إلى ديارهم التي هُجروا منها. لأن الحرب أساساً قامت من أجل اقتلاعهم من أرضهم، بوصف إسرائيل مشروعا اقتلاعيا، لا يهجر الفلسطينيون عن أرضهم من أجل إعادتهم إلى ديارهم بعدها، كما نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 لعام 1948 الذي أراد معالجة آثار الحرب في فلسطين وإنصاف اللاجئين، فنص على «وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم».

لم يتم السماح بهذه العودة لا في أقرب وقت ولا بعد عقود، مع أن قرار الأمم المتحدة الذي يعترف بإسرائيل اشترط لهذا الاعتراف تنفيذ القرار 194. ما حصل أنه تم الاعتراف بإسرائيل، وذهب القرار إلى مهملات التاريخ، ما أبقى اللاجئين يتناسلون لاجئين في المخيمات القريبة من وطنهم، ويحوّلون المؤقت إلى ثابت ليجعلوا لحياتهم معنى. وهناك ظاهرة فلسطينية محيّرة، وأحياناً غير مفهومة، وجود مخيمات فلسطينية للاجئين فلسطينيين على أراضٍ فلسطينية. المخيمات الفلسطينية ليستْ موجودة في الجوار فحسب، بل هي في الضفة الغربية وقطاع غزة، كيف يستقيم أن يوجد لاجئون في وطنهم؟ المخيمات في الأراضي الفلسطينية هي إعلان وجود تاريخي وحقوقي، ليس إعلاناً بأنهم لا ينتمون إلى المكان الذي يعيشون فيه، بقدر ما هو إعلان أن سكان المكان ينتمون إلى المكان الذي تريد إسرائيل أن تمحو تاريخ وجودهم فيه، فيبقى اللاجئون الدليل الحي والتاريخي على حقهم بأرضهم، فهذا الحق الثابت عنوانه المخيم المقابل لحالة الإلغاء التي ما زالت إسرائيل تعمل عليها.

لأن اللاجئين يعيشون دليلا حيا على خسارة ديارهم في المؤقت، فإن هذا يحيل مباشرة إلى مكوّن الصراع، ويقوّض الأساس الذي قامت عليه إسرائيل، وهو ما جعل إسرائيل تعمل، طوال الوقت، على قبر مشكلة اللاجئين، بوصفهم دليل الجريمة التي ارتكبتها بحق الفلسطينيين. لذلك تحوّل هذا المؤقت من الثوابت المرتبطة ارتباطاً عضوياً بحق الفلسطيني بوطنه للآباء وللأبناء.

(كاتب فلسطيني)

> أصبح للفلسطينيين وطن من طابقين، وطن اليوم وهو المخيم، ووطن الحق والتاريخ وهو فلسطين

المعارضة السورية وضياع البوصلة

علي العبدالله

لم يكن ما أعلنه مبعوث الرئيس الروسي إلى سورية، ألكسندر لافرنتييف، عن حيثيات الحل النهائي للصراع في سورية جديدا أو مفاجئا؛ ما جعل رد فعل المعارضة السورية ومؤسّساتها السياسية على تصريحه ناشزا ومستغربا، فقد كانت روسيا، منذ انطلاق ثورة الحرية والكرامة، ضد التغيير الديمقراطي المنشود، ومع بقاء النظام مع تعديلات طفيفة في بنيته؛ وقد عبّرت عن ذلك بصور وأشكال عديدة من استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن 16 مرّة، لحمايته من المساءلة والمعاقبة إلى المناورات حول فحوى القرارات الدولية، للدفع بتفسيرات تصبّ في مصلحته وبقائه إلى تدخلها العسكري عام 2015، واستثمار قدراتها الجوية الجبارة في ضرب فصائل المعارضة المسلحة وتشتيتها وتدمير أسلحتها البسيطة والاستحواذ على الأراضي التي كانت تسيطر عليها وقتل المدنيين وتدمير البنى التحتية لإجبارهم على النزوح، مرورا بالعمل على تمزيق المعارضة السياسية وتفريق صفوفها وضربها بعضها ببعض عبر تشكيل المنصّات والمسارات السياسية الموازية لمسار جنيف الأممي، أستانة وسوتشي، بحيث تؤسّس لأمر واقع، يجعل بقاء النظام تحصيل حاصل. حديث المعارضة عن «انقلاب» روسيا على العملية السياسية وتدميرها ليس أكثر من إعلان رسمي عن انفصالها عن الواقع، وعيشها في الأحلام والأوهام الذاتية، وافتقارها قدرات الدرس والتقويم والتوقع والتخطيط لمراحل التفاوض بناء على تقديرات واقعية وتصوّرات عملية.

لم يكن تصريح المسؤول الروسي موجّها إلى المعارضة السورية، كي يبلغها رفضه تطلعاتها وتصوراتها، فلا جديد في مواقفها أو لديها مشاريع تنوي تنفيذها تستدعي إعادتها إلى جادّة «رشدها»، ووضع محدّدات لوقفها عند حدّها فمسيرتها لا تشير إلى احتمال التمرّد على خطط روسيا وبرامجها لإفراغ العملية السياسية من محتواها وإبعادها عن جوهر القرارات الدولية للتصريح بفحواه وتوقيته، وظيفة أخرى وعنوان آخر، هو نقلة على رقعة شطرنج الاشتباك الروسي الأميركي وامتداداته الجيوسياسية والجيواستراتيجية الذي جسّدته الضغوط المباشرة في البحر الأسود والحدود الروسية الأوكرانية وبحر البلطيق والحدود البيلاروسية البولندية: حشود عسكرية روسية ضخمة على الحدود الأوكرانية وتدريبات عسكرية وتجارب صاروخية وإنذارات سياسية مشفوعة بمطالب محددة من الجانب الروسي، ومناورات بحرية ضخمة وقرارات عسكرية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) وتهديدات بإجراءات قاسية في حال مهاجمة روسيا أوكرانيا، من الجانب الأميركي. عكست الضغوط المتبادلة سعي الطرفين إلى تحقيق مكاسب جيوسياسية واستراتيجية. تريد روسيا دفع الولايات المتحدة وحلفائها في حلف الناتو إلى التراجع عن خطط تمدّد الحلف نحو حدودها الغربية، عبر سحب دعوته أوكرانيا وجورجيا إلى الانضمام إلى صفوفه وعدم نشر أسلحة متطورة في أراضي الدول التي التحقت بالحلف بعد عام 1997، دول شرق أوروبا، ما يعني، في حال تحققه، كسر اندفاعة التحالف الغربي وهزّ أسس النظام الدولي الحالي أحادي القطب والتمهيد لقيام بديل يرتكز إلى تعدّد الأقطاب تكون من ركائزه، في حين تحاول الولايات المتحدة حماية النظام الحالي الذي تجلس على قمته منفردة، عبر تطويق روسيا بضم أوكرانيا وجورجيا إلى صفوف الحلف وتركيز انتشارها العسكري في أوروبا في دول أوروبا الشرقية التي كانت جزءا من حلف وارسو؛ ما يجعل صواريخها تصل إلى الأراضي الروسية في عشر دقائق، وفق تصريح الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، واحتواء الصين.

وقد قاد الرفض الأميركي للمطالب الروسية، كما عكسته مواقف حلف الناتو ودول الاتحاد الأوروبي، والمكالمتان الهاتفيتان بين الرئيسين، الأميركي بايدن والروسي بوتين، إلى رفع سقف الضغوط وتوسيع ساحة الاشتباك نحو ساحاتٍ أخرى، منها الساحة السورية، حيث يمكن قراءة تصريح المسؤول الروسي ردّا على مواقف وإجراءات أميركية: موافقة الكونغرس على ميزانية وزارة الدفاع (البنتاغون)، مع زيادتها بـ25 مليار دولار عما طلبه بايدن، وقدرها 778 مليار دولار وضمنها بند لدعم أوكرانيا بـ 300 مليون دولار ومبلغ للتعاون في مجال الأمن مع دول البلطيق بـ 150 مليون دولار، واستهداف النظام السوري إن بتوقيع الرئيس الأميركي، جوزيف بايدن، قرار التقصّي عن ثروة رئيس النظام وأسرته وتحديد مقدارها ومصدرها، وتحرّك الإدارة الأميركية لمنع التطبيع مع النظام وتأهيله ومنع إعادته إلى جامعة الدول العربية ومساءلته عن أفعاله خلال العشرية الماضية، والنظر بعين الرضا إلى الغارات الإسرائيلية المتلاحقة على المواقع الإيرانية على الأرض السورية؛ وتعضيد الموقف التركي في شمال غرب سورية في مواجهة الضغوط الروسية والإيرانية وتخصيص مبلغ 300 مليون دولار من ميزانية الدفاع لدعم قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)؛ مرفقا بإعلان عن بقاء القوات الأميركية شرق الفرات، وفتح شيوخ في الكونغرس ملف صناعة حبوب الكبتاغون المخدّرة وتصديرها، والدعوة إلى وضعه على جدول أعمال الإدارة. وتنطوي الإجراءات في الملف السوري على استهداف خطة روسيا لتعويم رئيس النظام، ولعرقلة مسار أستانة، عبر بقاء القوات الأميركية على الأرض السورية.

وقد واكبت تصريح المسؤول الروسي، مواقف وإعلانات روسية: إعلان بوتين، في برقيته لتهنئة رئيس النظام السوري بمناسبة رأس السنة الميلادية «أن بلاده ستواصل تقديم الدعم الشامل لسورية الصديقة في الحرب ضد الإرهاب الدولي، وكذلك في ضمان تسوية سياسية شاملة وإعادة الإعمار بعد الصراع»، وتهديد لافرنتييف نفسه بعدم تمديد آلية إدخال المساعدات الدولية عبر الحدود ما لم يتعامل الغرب مع النظام السوري ويرسل المساعدات إلى دمشق ليتم توزيعها منها؛ وأن يقدّم له مساعدات في إطار الإنعاش المبكر لإعادة مرافق دعم الحياة، والطاقة، وخطوط الكهرباء، ومحطّات ضخ المياه، ومرافق الرعاية الصحية، والمدارس، كل المساعدات التي تصل إلى سورية يجب أن تدخل عبر السلطات الشرعية، فالسلام في سورية مرتبطٌ بتحقيق السيادة الكاملة للحكومة السورية، وفق تصريحه، توسيع القاعدة الجوية في حميميم وتطويل مدرّجاتها كي تصبح مناسبةً لهبوط (وإقلاع) طائرات النقل الثقيلة وقاذفات نووية استراتيجية، التلويح بنشر صواريخ «تسيركون» في ميناء طرطوس لتغطية حوض البحر الأبيض المتوسط، وفق إعلان رئيس لجنة الدفاع في مجلس الدوما، أندريه كارتابولوف، وتعزيز وجودها في مطار القامشلي بزيادة عدد الطائرات إلى 24 طائرة من طرازات مختلفة، سوخوي 34 وميغ 29 ومروحيات هجومية، وطائرات للإنذار المبكر والتشويش ومنظومات تشويش خاصة بالحرب الإلكترونية، إجراء مناورات عسكرية مع قوات النظام في بادية السويداء على مدى أسبوع، بالقرب من القاعدة الأميركية في التنف، باستخدام الذخيرة الحية؛ تضمّنت تدريبات «تحاكي الحروب الصحراوية ومواجهات مع الجماعات المسلحة المدعومة من واشنطن التي تنتشر في البادية السورية»، وفق مصدر عسكري من قوات النظام. هذه المواقف والإعلانات المتبادلة جزء من عملية عضّ أصابع للضغط من أجل ثني روسيا عن مهاجمة أوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة، ومن أجل الضغط على الولايات المتحدة وحلفائها لتلبية مطالب روسيا في أوكرانيا وشرق أوروبا.

لا يلغي هذا حق المعارضة السورية في الرد على الموقف الروسي ورفضه وإدانته، ولكن ليس باعتباره انقلابا على العملية السياسية وتدخلا في الشؤون السورية، كما قالت، بل باعتباره جزءا من مخطّط لزج سورية في صراع دولي واسع، باستخدام أراضيها للمناورات العسكرية والسياسية، ما يحوّلها إلى بؤرة صراع مديد، ويربط مستقبلها بالمصالح الروسية باستمرار احتلالها جزءا مهما من أراضيها واستغلال مواردها، من دون استبعاد تحويلها إلى ساحة معركة إقليمية دولية يدفع شعبها أثمانا باهظة من أبنائه وموارده، والرد على ذلك بإعادة تقويم موقفها من العملية السياسية واتخاذ موقف عملي من مساري أستانة وسوتشي؛ والتمسّك بمسار جنيف والمطالبة بفتح كل السلال لمفاوضات متواصلة، حتى إنجاز الهدف بتطبيق القرارات الدولية ذات الصلة.

(كاتب سوري)

> حديث المعارضة عن «انقلاب» روسيا على العملية السياسية وتدميرها إعلان رسمي عن انفصالها عن الواقع

بشار الأسد كما رآه أشرف غني

أرنست خوري

ليس الأهم في المقابلة التي بثتها قبل أيام قناة «بي بي سي» مع الرئيس الأفغاني السابق، أو المُطاح به أو المخلوع أو الهارب، أو «المنصرف» كما يسمّيه موقع قناة الجزيرة أحياناً، أشرف غني، معرفة نسبة الصادق في كلامه، وفرزه عن المُبالغ فيه أو الكاذب. ولا المهم هو منح علامة لمستوى فشله مقارنة مع سلفه حامد قرضاي في مرحلة ما بعد 2001. لا داعي لهذا وذاك في ظل ما يشبه محاكمة شعبية للرجل جارية على قدم وساق، منذ هرب من كابول يوم 15 أغسطس/ آب. والطريف أنّ من بين «القضاة» الذين يحاكمونه يومياً في الإعلام ووسائل التواصل، مجموعة من محبّي التخريب الذي يرتكبه نظام إيران وأتباعه في المنطقة العربية، من الذين وجدوا ضالتهم في حكم «طالبان» مع أنّ إيرانهم تتأرجح في نظرتها إلى هذه الحركة بين الحذر والانفتاح، وهؤلاء «القضاة» لا يزالون يمارسون طقوس رمي الورود الحمراء في بحر العرب حداداً على زعيمهم أسامة بن لادن. أشرف غني جدير بحمل لقب ملك الإخفاقات والحسابات الخاطئة. هذا واقعٌ لا علاقة له بهواية التشفي بالرجل. هو نفسه مارس النقد الذاتي غير الكافي لاختصار المصيبة التي يتحمل جزءاً كبيراً من مسؤوليتها: «أكبر خطأ ارتكبته» قال في مقابلة «بي بي سي» هو «الاعتماد على حلفاء أفغانستان، لقد وثقتُ في شراكتنا الدولية (أي أميركا) واتبعت هذا الطريق»، مضاف إلى ذلك كلام كثير عن تسليم الأميركيين البلد إلى «طالبان» في مقابل ضمان خروج آمن لقواتهم ورعاياهم من هناك، فضلاً عن تهميش الحكومة الأفغانية في مفاوضات السلام واتهامه زلماي خليل زاد شخصياً بوضع حكام كابول في فم الذئب. لكن من بين ما هو جدير بالتوقف عنده في المقابلة، أنّ غني (72 عاماً) يقدّم عيّنة عن السياسي الذي يمكن أن يكون إنساناً «طبيعياً» ولو كان ذلك بعد خروجه من السلطة، يُظهر ضعفه، يعترف به، يسلّم بمصيره، يعتذر، يقول إنّه أخطأ... كلّ شيء على عكس النموذج الذي نعرفه في منطقتنا للزعيم الجبار الماتشو - مان الذي لا يوفّر كلمة من قاموس الكرامة والمواجهة والشجاعة والبطولة في خطاباته الموجهة عادة ضد شعبه، بينما يكون أجبن الجبناء بحسب ما علّمتنا مشاهد صدّام حسين ومعمّر القذافي مثلاً. فهم أشرف غني سريعاً أنّ كلّ شيء انهار، فهرب، وانتهت القصة. كتب في بيان ما بعد هروبه: «انتهى، بأسف شديد وعميق، الفصل الخاص بي بمأساة كما حدث لأسلافي» واعتذر من شعبه لأنّه لم يستطع تحقيق السلام والازدهار. أكثر من ذلك، اعتذر غني في البيان إياه عما قام به (هروبه)، وقال إنّه لم يكن أمامه خيار بعدما أخطره فريقه الأمني أنّ استمرار وجوده في المدينة سيؤدّي إلى اندلاع قتال من شارع إلى شارع، على غرار ما شهدته كابول خلال الحرب الأهلية في تسعينيات القرن الماضي، أو على غرار الحرب الأهلية في سورية، لأنّ غني لم يرغب أن يكون «بشار الأسد الثاني» مثلما قال في مقابلة «بي بي سي» لأنّ «التمسّك بالسلطة (كان) معناه استمرار الحرب في شوارع كابول» على حد تعبيره. وبين أشرف غني وبشار الأسد قصة قديمة تعود إلى عام 2012، قبل أكثر من عامين على وصول غني إلى الرئاسة في أفغانستان. في ذلك العام، كتب غني ورقة بحثية لمرحلة انتقالية في سورية من دون بشار الأسد، تقودها شخصياتٌ من المعارضة وأخرى من الموالين للأسد، وذلك بهدف طمأنة هذه الفئة من السوريين. أمر ربما استحال تطبيقه في الحالة الأفغانية.

قد تكون حكاية غني عن هربه من أجل حقن الدماء وتفادي الحرب داخل كابول، من عدّة الكذب المعتادة التي يشهرها المسؤولون لتبرير فشلهم. لكن في الجهة المقابلة، لدينا نموذج حيّ عن بديل الهرب. بشار الأسد لم يهرب، والنتيجة ماثلة أمام العالم: إبادة جماعية في مسلخ لا عطلة رسمية لعمله ولا دوام محدداً لموظفيه.

بين الهرب هناك والصمود هنا، مئات آلاف القتلى. أمام دموية المشهد، المجد للجُبن عندما يقلل من عدد القتلى، واللعنة على تلك الشجاعة التي تنطق مجازر.

عن براغماتية الأتراك

مروان قبلان

يُنسب للمستشار الألماني أوتوفون بسمارك (1871-1890) وصفه السياسة بأنها «فن الممكن». ولهذا السبب تحديدًا، تعد البراغماتية صفة ملازمة لها، إذ لا تعود السياسة بدونها سياسة، بل أيديولوجيا تعجز، في أحيان كثيرة، عن فهم الواقع والتعامل معه. بهذا المعنى، لا توجد فروق جوهرية في ممارسة السياسة بين مجتمعات ديمقراطية أو غير ديمقراطية، محافظة أو ليبرالية، يحكمها رجال دين أو لا دينيون. ولا يرتبط هذا الأمر بمعايير، أو أحكام قيمة، من قبيل الخطأ والصواب، على الرغم من أننا نميل عموما إلى الحكم على السياسة من هذا الباب، أي من باب مطابقتها الأخلاق (ethics). فالمعيار الرئيس هنا، وربما الوحيد، هو معيار المصالح، سواء أكانت مرتبطة بحكام أفراد، أو بدول يمثلونها أو يزعمون تمثيلها. ويمكن الإشارة إلى أمثلة كثيرة على هذه النزعة البراغماتية المتأصلة في الممارسة السياسية من واقع منطقتنا وخارجها، لكن المثال الذي يلفت الانتباه أكثر من غيره، ربما، هو تركيا. لا يمكن لأي متابع للشأن التركي إلا أن يلحظ جملة من الانعطافات، الحادّة أحيانا، في سياسة تركيا الخارجية تجاه قضايا إقليمية ودولية عديدة، خصوصا خلال العقد الأخير. ويرجع السبب في ذلك، على الأرجح، إلى أنها ديمقراطية (رغم كل الانتقادات التي توجه لها من هذا الباب) تلعب العوامل الداخلية دورا مهما في رسم سياستها الخارجية وتحديدها، خصوصا عندما تترك تداعيات على مصالح الناخبين وأوضاعهم الاقتصادية والمعيشية. لكن الأهم ربما أن السلوك السياسي التركي محكوم بهاجس الوقوف في الجانب الصحيح (الرابح) من أي صراع. والأكيد أن هذه النزعة البراغماتية مرتبطة بتجربة تركيا التاريخية المريرة، وسلسلة القرارات «الخاطئة» التي اتخذتها في مراحل مفصلية خلال القرن الماضي، ففي عام 1914 قررت تركيا دخول الحرب العالمية الأولى، ووقفت على الجانب الخطأ (الخاسر) فيها (مع النمسا وألمانيا) وقد كلف هذا القرار تركيا إمبراطوريتها، وكاد يمزّقها، حيث حاول المنتصرون في الحرب تقاسمها في معاهدة سيفر عام 1920، كما تقاسموا المشرق العربي في اتفاقية سايكس بيكو، لولا أن تدارك الأتراك أنفسهم في اللحظة الأخيرة.

في الحرب العالمية الثانية، ارتكبت تركيا خطأ آخر لا يقل أهمية، هذه المرّة بامتناعها عن دخول الحرب، ولو أنها ناصرت الحلفاء لكانت أحد المستفيدين من مشروع مارشال الأميركي، ولربما تحولت بفضل ذلك إلى واحدة من الاقتصادات الأوروبية المتقدّمة. صحيح أن تركيا تداركت خطأها عندما انضمت الى حلف الناتو عام 1952، وأصبحت جزءا من المعسكر الغربي، لكن الفرصة كانت قد فاتت. ارتكبت تركيا خطأ ثالثا عندما أدارت ظهرها للعالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية وتعلقت أنظارها بالغرب، يراودها حلم الانضمام الى أوروبا، وكانت النتيجة أنها فقدت قدرتها على التأثير في العالم العربي من دون أن تحقق حلمها الأوروبي. صحيح أن توجهات تركيا تغيرت بهذا الشأن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، لكن إيران كانت قد نجحت في بناء قوس نفوذٍ قد يهدّد اكتماله بفصل تركيا كليا عن العالم العربي.

هذه التجارب التاريخية تتحكّم بوضوح في سلوك تركيا وسياستها الخارجية عموما، وفي علاقتها بمحيطها القريب خصوصا، حيث الإصرار على التأقلم بالسرعة والعمق المطلوبين للحفاظ على المصالح التركية وحمايتها. كان لافتًا مثلاً التحوّل السريع والكبير في الموقف التركي من ثورة فبراير 2011 في ليبيا، إذ عارضتها تركيا أول الأمر، كما عارضت التدخل الغربي لإطاحة معمر القذافي، لكنها سرعان ما انتقلت إلى المعسكر الآخر مع اتضاح نتيجة الصراع. في سورية أيضًا، لم تتأخر تركيا عن التأقلم مع التدخل العسكري الروسي، بعد أن قرّرت أول الأمر مواجهته، عندما أسقطت الطائرة الروسية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، لكن موقفها تغير بسرعة بعد ذلك، مع اتضاح غياب الدعم الأميركي لها، فدخلت في لعبة تقاسم مناطق النفوذ مع روسيا في سورية، بدلا من الدخول في مواجهة خاسرة فيها.

مداولات المهجر: الدين والدولة وحقوق الإنسان في مصر

معتز الفجيري

شكّلت ترتيبات العلاقة بين الدين والدولة، وتداعياتها المحتملة على مضمون الحقوق الدستورية، واحترام الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان الدولية، أحد الإشكالات التي واجهت التحولات السياسية العربية في العقد الأخير، فقد أدّت إلى استقطاب مجتمعي، وانقسام بين النخب السياسية نتج عنه، إلى جانب عوامل أخرى، إحداث توترات في مسار الانتقال السياسي في مصر، والذي انتهى بانقلاب عسكري أطاح حكومة الإخوان المسلمين في مصر في يوليو/ تموز 2013. ومن المتوقع أن تحافظ هذه القضية على صبغتها الخلافية التي تؤرّق دعاة الديمقراطية، والتغيير السياسي في مصر. إيجاد صياغة توافقية جديدة لترتيبات العلاقة بين الدين والدولة وحقوق الإنسان كان موضوع أطروحة أطلقها المنبر المصري لحقوق الإنسان الشهر الماضي (ديسمبر/ كانون الأول) في ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اقتراحا من حقوقيين مصريين للدفع باتجاه توافق عام يتجاوز الاستقطاب على الهوية الذي ما زال يحول دون إحداث تفاهم سياسي جديد بين مختلف مكونات المجتمع السياسي والمدني. وتأتي هذه الأطروحة في افتتاح سلسلة أوراق مداولات المهجر التي شاركت في التشاور بشأنها على مدار عامين مجموعة واسعة من نشطاء حقوق الإنسان، والنشطاء السياسيين المصريين المقيمين حالياً خارج البلاد، وهدفت إلى الاشتباك مع زوايا متعدّدة من أزمة حقوق الإنسان في مصر، مستخلصة الدروس والمراجعات من تجارب الانتقال السياسي في مرحلة ما بعد الربيع العربي في مصر، وبلدان عربية أخرى.

يتطلب التوافق في قضية شائكة، مثل العلاقة بين الدين والدولة، قدراً عالياً من المرونة من مختلف التوجهات السياسية، فضلاً عن فهم عميق للتخوفات والمطالب المشروعة التي تتبنّاها قطاعات من المجتمع، وبشكل خاص الأقليات الدينية. وعلى الرغم من قناعة كاتب هذه السطور بأن الفصل الكامل بين الدين والدولة في الدستور يعدّ النموذج الأكثر اتساقاً مع مرجعية حقوق الإنسان، والأكثر قدرةً على تحقيق حياد الدولة تجاه معتنقي مختلف الأديان، إلا أنه يدرك أيضًا أن هذا السيناريو ليس محلّ توافق سياسي ومجتمعي واسع في المرحلة الراهنة. الأمر الذي يتطلب البحث في حلول أخرى، توفق بين الإحالة الدستورية للتقاليد الدينية وحق المصريين في التمتع بحقوق المواطنة الكاملة من دون تمييز. تنبع معظم المخاوف من التنصيص الدستوري على أن تكون الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع، أو إقامة علاقة مؤسّسية بين الدين والدولة من أن يقوض ذلك حقوقا وحرّيات أساسية، وبشكل خاص، حقوق الأقليات الدينية، وحقوق المرأة والطفل، حرية الرأي والتعبير. هذه المخاوف هي وليدة عقود من الممارسات السياسية والقانونية، والاجتهادات الفكرية الجامدة، سواء في مصر أو غيرها من البلدان الإسلامية، والتي انتقصت من حقوق الإنسان تحت ذريعة احترام القيم الدينية أو أحكام الشريعة الإسلامية. إلا أن معطياتٍ تراكمت خلال العقد الأخير، وتجعل من التأسيس لتوافق تدريجي جديد حول العلاقة بين الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان ممكناً، فقد أظهرت التفاعلات السياسية العربية مركزية أجندة حقوق الإنسان في مقاومة السلطوية، والنضال من أجل الديمقراطية، في ظل تصاعد المطالب الحقوقية على جميع المستويات المجتمعية، وفي مختلف المجالات، بما فيها الموضوعات التي كانت تعدّ سابقاً من المحظورات المجتمعية، مثل المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في الفضاءات العامة والخاصة، وقضايا الحقوق الشخصية، وحرية الدين والمعتقد. تزامن ذلك مع تطوّر الجدل السياسي بشأن أجندة الحقوق على النحو الذي رأيناه في النقاش المجتمعي الحي حول قضية المساواة بين الرجل والمرأة في الميراث في تونس والمغرب، أو حول حقوق المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي. لم تنفصل معظم هذه النقاشات عن التراث الفكري والإسلامي للمجتمعات العربية، ولم تبحث عن حلول من خارجه، بل إن تنوع الفقه الإسلامي الكلاسيكي والمعاصر ومرونته يمكن أن يمثلا انطلاقة في توسيع نطاق الحقوق من داخل المنظور الإسلامي.

اقترح المنبر المصري لحقوق الإنسان في هذا السياق إجراءاتٍ تساعد في تقديم تفسيرات وسطية وتقدّمية للمادة الثانية من الدستور المصري، والتي يمكن أن تساهم، على المدى الطويل، في توسيع نطاق الحقوق الدستورية، والتوافق حولها، وتحول دون الانتقاص من الحقوق التي تم اكتسابها بالفعل على المستوى التشريعي خلال العقود السابقة. لقد دفعت رغبة الأحزاب الإسلامية في الحفاظ على علوية المادة الثانية من الدستور، والتي تنصّ على أن «الإسلام دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع»، أو قلق التيارات الليبرالية واليسارية من تبعاتها على الحقوق والحريات، المشرع الدستوري في مرحلة ما بعد ثورة يناير للتنصيص على نمط تفسيري محدّد لهذه المادة. ففي دستور 2012 تم استحداث المادة 219 التي قدّمت شرحا عاما لمناهج الفقه الإسلامي الكلاسيكي ومبادئه، محاولة من التيار الإسلامي في حماية المادة، والخوف من أي تفسيراتٍ تحيد عن مخيلاتهم وتوقعاتهم من هذه المادة. في المقابل، وفي محاولة للقطيعة مع هذه المادّة، حصّن دستور 2014، في ديباجته، المنهج التفسيري الذي اتبعته المحكمة الدستورية العليا للمادة الثانية من الدستور منذ الثمانينيات من القرن السابق، والذي على الرغم من تفسيراته المتقدّمة للحقوق الدستورية لا يخلو من تناقضات تحول دون إحداث إصلاحات جديدة في قانون الأحوال الشخصية.

> اقترح المنبر المصري لحقوق الإنسان إجراءات تساعد في تقديم تفسيرات وسطية وتقدّمية للمادة الثانية من الدستور المصري
>
> يتطلب التوافق في قضية شائكة، مثل العلاقة بين الدين والدولة، قدراً عالياً من المرونة من مختلف التوجهات السياسية

يقوم اقتراح المنبر على ترك تفسير المادة الثانية من الدستور، والتي تنصّ على أن «الإسلام دين الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع» للقضاء الدستوري، من دون تقديم منهج فقهي محدّد في الدستور يلزم القضاة باتباعه، وأن تكون ضمانات حماية الحقوق والحريات من خارج المادة الثانية، لاحتواء أي محاولاتٍ لتوظيفها من أجل تقييد الحقوق الدستورية، أو الانتقاص من المكتسبات الحقوقية التي تحققت على مدار العقود السابقة، سيما في مجال حقوق المرأة، والطفل، وحقوق المواطنة. تبدأ هذه الضمانات بالتوافق على وثيقة للحقوق، تمثل توافق الحد الأدنى حول ضمانات الحقوق والحريات الأساسية التي تشكل الأساس الذي تقوم عليه التفسيرات الدستورية والتشريعية، فوثيقة الحقوق تمثل الإطار العام الحاكم للنص الدستوري، والتشريعات. من ناحية أخرى، يساعد الاندماج في القانون الدولي لحقوق الإنسان، عبر إكمال التصديق على اتفاقات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، في الإدماج التدريجي لحقوق الإنسان في البنية الدستورية والتشريعية المصرية. ولا بد أن يقترن ذلك برفع مكانة القانون الدولي لحقوق الإنسان، ليكون أسمى من التشريع الوطني على شاكلة الدستور التونسي لعام 2014، فضلاً عن تشجيع الدستور القضاة على استلهام الفقه الدستوري والقانوني الدولي والمقارن عند تفسير الحقوق الدستورية. وتمكن الإشارة، في هذا السياق، إلى تجربة دستور جنوب أفريقيا في مرحلة التحوّل الديمقراطي بعد انتهاء حقبة التمييز العنصري، حيث تبنّى الدستور وثيقة شاملة للحقوق، شكّلت، في ما بعد، مصدر الفقه الدستوري الشهير، والمعروف عن المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا. فقد نصت المادة 39 من دستور جنوب أفريقيا على أنه «عند تفسير وثيقة الحقوق، على المحاكم العادية أو الخاصة أو غير الرسمية أن تعزّز القيم التي تمثل أساس مجتمع مفتوح وديمقراطي، يقوم على الكرامة الإنسانية، والمساواة والحرية، وأن تنظر في القانون الدولي، ويجوز لها أن تنظر في القانون الأجنبي». وأخيراً، يقترح المنبر أيضاً ضرورة سحب التحفظات ذات الصبغة العامة المستندة للشريعة الإسلامية، والتي أعلنتها الحكومة المصرية منذ الثمانينيات من القرن العشرين على اتفاقات حقوق الإنسان الدولية، حلا بديلا يمكن تحديد هذه التحفظات بشكل مؤقت إلى حين أن يكون هناك توافق مجتمعي على مكوّنات الحقوق المتحفظ عليها. ولكن أهمية سحب هذه التحفظات العامة تكمن في ألا توضع الشريعة الإسلامية الغراء في مواجهة اتفاقاتٍ تحمي الإنسان وتصون حقوقه وكرامته. وبالفعل، تسير الممارسات في الدول الإسلامية خلال العقد الأخير في التقليل من هذه التحفظات، أو سحب معظمها بالكامل كما جرى في تونس في مرحلة ما بعد الثورة. التوافق على صيغة مناسبة للعلاقة بين الدين والدولة تضمن الحد الأدنى لحماية جميع مكونات المجتمع، على اختلافاتها الأيديولوجية والدينية، بعيدًا عن معادلات الصّراع أو الإقصاء، يعد من الأسئلة الجوهرية في التفكير بشأن مستقبل النضال الديمقراطي في مصر. كما يعد هذا التوافق خطوة ضرورية في اتّجاه ترشيد مشاركة الأحزاب ذات المرجعية الدينية في الحياة السياسية والعامة في البلاد، وإعادة تصميمها على أسس واضحة تعمل على احتواء الاستقطاب الديني، والتعبئة على أساس الهوية التي كانت من العوامل التي ساهمت في إخفاق تجربة التحول الديمقراطي في مصر.

(حقوقي وأكاديمي مصري)

حضرموت... مطالب الناس وتجاذبات الوكلاء

بشرى المقطري

في نهاية ديسمبر/ كانون الأول المنصرم، أُقيل محافظ مدينة شبوة (اليمنية)، محمد صالح بن عديو، أقوى الحلفاء المحليين للرئيس عبد ربه منصور هادي، الذي عيّن خلفاً له الشخصية الاجتماعية الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي عوض بن محمد العولقي. وفي حين عُد ذلك استجابة من هادي لضغوط حليفه السعودي، فإن مصير شبوة أصبح رهناً بالإجراءات التي قد يتخذها المحافظ الموالي للمجلس الانتقالي، بحيث قد يؤدّي إلى احتمال خروجها من سلطة الرئيس هادي، إلا أن الأخطر أن تطورات شبوة قد تدفع بمدينة أخرى أكثر أهمية لشق طريقها خارج سلطة شرعية متزعزعة، إذ تتفاعل في حضرموت، المجاورة لشبوة والغنية بالنفط، ديناميات اجتماعية واقتصادية وأجندات محلية وإقليمية متنافسة، بحيث قد تستنسخ تجربة شبوة، أو على الأقل تُرجح كفة طرفٍ على الآخر.

لأسبابٍ سياسيةٍ واجتماعية، ظلت مدينة حضرمُوت، أكبر المدن اليمنية من حيث المساحة والمدينة الغنية بالنفط على هامش الحروب والصراعات المحلية، إذ إن حساسية المجتمع الحضرمي حيال العُنف والصراعات جعلته لا ينخرط فيها بشكل كبير، كما أن اتساع رقعة المدينة أدّى إلى اختلاف طبيعة اهتمامات السكان في المجال العام، مع غلبة النشاط الاقتصادي والهجرة، وما يستتبعه ذلك من تنمية علاقات اجتماعية وسياسية مستقرّة ونبذ الصراع، كما ساهمت التقاليد الحضرمية المترسّخة في احترام القانون بتنظيم النشاط السياسي في قنوات أشكال التعبير السلمي، الأمر الذي جعلها تنأى بنفسها عن الصراع المنفلت. ومع أن للمجتمع الحضرمي، كغيره من المجتمعات المحلية، صراعاته البينية وحساباته السياسية تتفاعل مع الظروف المحيطة، فإن تراثه الأكثر حنكةً من مجتمعات محلية مجاورة جعلته يدير انقساماته السياسية وتمايزاته الاجتماعية ضمن سياسة إدارة المصالح البينية في نطاق احترام كيان السلطة المحلية، أيا كان توجّهها السياسي، إذ ظل الصراع مع السلطة المركزية وممثلها السلطة المحلية في مستويات متدنية، وإن وجدت الدعوات الاستقلالية إبّان الحراك الجنوبي صداها محلياً، كما تحكم تفاعلية المجتمع الحضرمي مع القوى السياسية بشكل عام بأنها وافدة أو محلية، إذ تتجذّر اتجاهات سياسية محلية ترى في حضرموت كيانا مستقلا خارج دائرة الانتماء للسياقات التاريخية التي شكّلت دولة الجنوب سابقاً، وهو ما يتقاطع مع تعاطي المجتمع الحضرمي مع الجبهة القومية التي ورثت سلطة الاستعمار البريطاني في ستينيات القرن المنصرم، أو الحزب الاشتراكي إبّان دولة الجنوب، ثم المؤتمر الشعبي العام مع قيام الوحدة اليمنية، فمع انخراط بعض زعامات الأسر الحضرمية مع الجبهة القومية ثم مع الحزب الاشتراكي، فإنها لم تؤثر على المجتمع، عدا الطبقات التي كانت متضررة من حرمانها من الامتيازات لصالح القوى الاجتماعية النافذة في مجتمع طبقي، إلا أن تغير حركة المجتمع دفعت نطاقات اجتماعية إلى الانخراط بالنشاط السياسي، كالانتماء لحزب التجمع اليمني للإصلاح، ثم الاتجاه نحو الجماعات الراديكالية، كتنظيم القاعدة، إضافة إلى بحث الأسر الحضرمية الكبرى عن تمثيل سياسي يضمن مصالحها، سواء في إطار الدولة المركزية أو تحت مظلة الحراك الجنوبي، فيما دفعت التحولات العميقة التي أفرزتها الحرب الحالية في سياقها السياسي والاجتماعي والاقتصادي إلى تنامي الضغط على المجتمع المحلي.

تطورات المشهد السياسي الوطني طوال سنوات الحرب، والموقع الجغرافي والاقتصادي لحضرموت، وتفاعل القوى الإقليمية الناشطة في المدينة، فرضت على حضرموت واقعاً جديداً، خصوصا مع اندلاع الصراع بين فرقاء السلطة في جنوب اليمن. ففي حين حرصت السلطة الشرعية على تكريس سلطتها هناك لضمان بقاء المدينة الغنية بالنفط تحت نفوذها، وذلك بتعيين شخصية عسكرية حازمة لإدارتها، اللواء فرج سالمين البُحسني، قائد المنطقة العسكرية الثانية، وكذلك لتأمين المكلا، عاصمة بديلة في حال صعد المجلس الانتقالي من صراعه ضد الشرعية في العاصمة المؤقتة عدن، فقد تضاعف اهتمام القوى السياسية باستقطاب المجتمع المحلي، حيث ركّزت القوى المتنافسة حضورها في حضرموت، تحت أجندات سياسية وإقليمية مختلفة. ومع أن جزءا من المجتمع ما زال يرى في المجلس الانتقالي قوة سياسية وافدة من خارج حدودها، إضافة إلى مشاريعه الاستحواذية في السيطرة على كامل جنوب اليمن، إلا أن «الانتقالي» تمكّن، إلى حد ما، من تكثيف حضوره في السنوات السابقة بدعم من حليفه الإماراتي، إلى جانب دعم الرئيس هادي تشكيل (وتمويل) كيانات سياسية موالية له، وداعمة للسلطة المحلية، كالمؤتمر الجامع لحضرموت، الذي يطالب بإقليم حضرموت ضمن أقاليم الدولة الاتحادية، أي وفقاً لأجندة الرئيس هادي، إضافة إلى كيان المجلس الأعلى للحراك الثوري، التابع للقيادي المؤسس في الحراك الجنوبي حسن باعوم، الذي نشط في سنوات الحرب ويدعو إلى استقلال جنوب اليمن، فضلاً عن الحضور السعودي في المدينة، إلا أنه على الصعيد العام ظل نشاط القوى السياسية متذبذباً، إذ ظل نفوذ القوى الموالية للرئيس هادي محدود التأثير، وإن دعمته السلطة المحلية الموالية له، إلى جانب تقييد نشاط المجلس الثوري الذي تعرّض نشطاؤه للتنكيل من السلطة المحلية والمجلس الانتقالي، مقابل انحصار نشاط الانتقالي في نطاقات مدنية. ولذلك لم يؤد التنافس بين القوتين الرئيسيتين إلى انقسام المجتمع، مقارنة بمدينة شبوة المجاورة مثلاً، إلا أن معادلة الاقتصاد للمدينة النفطية جعلت الطرفين يعملان على استثمارها وإدارتها لصالحهما.

> الطريق ما بين حضرموت والفوضى ليس طويلاً، تماماً كمدن يمنية أخرى، في ظل تداخل المطالب السياسية والمطلبية، وتنامي نفوذ المجلس الانتقالي

تدفع الثروات الاقتصادية في مدينة مُفقرة إلى حد كبير في تغيير المعادلة السياسية المحلية، حتى في مجتمع حذر كالحضرمي، إذ إن حرمان قطاعات واسعة من المجتمع من مداخيل الثروة النفطية، مقابل تمتع شبكات المحسوبية في منظومة السلطة الشرعية بعائداتها، عكس تشوّهات ممارسة السلطة، فعلى الرغم من اعتمادها على تصدير نفط حضرموت من شركة بترو مسيلة الذي يشكل إجمالي إنتاج اليمن من النفط الخام، وذلك مع توقف القطاعات النفطية الأخرى عن التصدير، فإن السلطة الشرعية تجاهلت استمرار تردّي الأوضاع المعيشية للمواطنين، وغياب الخدمات الأساسية، وتحديداً الكهرباء، ما فاقم من سخط معظم المواطنين على السلطة المقيمة في الرياض، وممثلتها السلطة المحلية، ما مكّن المجلس الانتقالي من توجيه معركته ضد الشرعية، ممثلاً بمحافظ حضرموت، اللواء فرج سالمين البحسني، تحت غطاء الاستحقاقات الاقتصادية للمواطنين، حيث وظف تدهور الأوضاع المعيشية من أجل تثوير الشارع في مظاهرات احتجاجية عديدة شهدتها مدن حضرموت. ومع أن المحافظ البحسني، وهو الشخصية العسكرية القوية، حاول ضمان حصّة حضرموت من عائدات النفط لتنمية المدينة، فإن غياب الشفافية واستمرار تردّي الأوضاع الاقتصادية جعلاه في مرمى الصراع الدائر، فيما أدار معركته ضد «الانتقالي» في اتجاهين، لمحاولة تحجيمه سياسياً، ومن جهة أخرى إقامة علاقات أكثر توازناً مع القوى الإقليمية الفاعلة في حضرموت، حيث ناور الضغوط الإماراتية وتحاشى المواجهة معها، وكذلك محاولة كسب رضى السعودية التي تتمتع بحضور مجتمعي في حضرموت، ولها أجنداتها التاريخية، كما حاول امتصاص غضب الشارع عبر التحاور مع قادة الحركة الاحتجاجية الأكثر اعتدالاً ومحاولة استيعاب مطالبها في سياقها التنموي وليس السياسي، إذ خفّض تسعيرة المشتقات النفطية في المدينة أخيرا، مقابل استخدامه القوة والعنف بإفراطٍ تجاه المعارضين، والتي طاولت الصحافيين والنشطاء، وذلك باعتقالهم وترهيبهم، جديدهم الصحافية هالة فؤاد باضاوي، التي جرى اعتقالها ونقلها إلى سجن المخابرات في المكلا، إلا أن تحدّيات الجانب الاقتصادي حولت المدينة إلى ساحة للمواجهة.

للهبّات الشعبية تاريخ اجتماعي وسياسي في حضرموت، وإذا كانت الهَبة الحضرمية الأولى التي شهدها المجتمع في سنوات سابقة ظلت تحت مظلة الحقوق المطلبية إلى حد ما، فإن الحرب والاستقطابات السياسية المحلية والإقليمية قلّصت المسافة بين المطالب الحقوقية والاقتصادية المشروعة للمجتمع الحضرمي المنهك اقتصادياً والمطالب السياسية بمشاريعها المتعدّدة، حيث اندفعت الهبّة الشعبية الحضرمية الثانية تحت ضغط تردّي الأوضاع المعيشية، وفشل السلطة الشرعية والمحلية في إيجاد حلول عاجلة لتلافي انزلاق حضرموت إلى العنف، بحيث تركت آثرها في المشهد السياسي في المدينة، وإن حضر المجلس الانتقالي، إلى حد كبير، في توجيهها، سواء على مستوى الحشد أو التوظيف السياسي، على عكس الهبّة السابقة التي تعدّدت فيها القوى الجنوبية، وهو ما عكس احتكار «الانتقالي» الحضور الجماهيري في جنوب اليمن، مقابل التضييق على المكونات الجنوبية الأخرى. وعلى الرغم من أن انطلاق الهبّة الحضرمية الثانية سبقه حراك مجتمعي، تزامن مع انهيار العملة اليمنية مقابل الدولار في المناطق الشرعية طوال الأشهر الأخيرة من العام الماضي، وتمظهر في تنفيذ عصيان مدني شلّ مناحي الحياة، فإن عدم استجابة السلطة لمطالب المجتمع دفع القبائل الحضرمية إلى صدارة المشهد من جديد، عبر استخدام ورقة النفط التي يمكن أن تفهمها السلطة الشرعية، إذ دفعت القبائل أبناءها إلى وضع نقاط شعبية على طول خط نقل الإمدادات البرّية لشاحنات النفط المغادرة من حضرموت والتي تمر بأراضيها، إضافة إلى منع تصدير الثروة السمكية، بحيث أعاق أبناء القبائل، وطوال الأشهر السابقة، تصدير النفط والسمك، في خطوة تصعيدية للضغط على السلطة المحلية وعلى الرئيس هادي لتحقيق مطالبها، والتهديد بايقاف تصدير النفط من ميناء الضبة.

(كاتبة يمنية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads